التباين المكانى للتنمية وسكان الريف فى منطقة أهوار جنوبى العراق

الدكتور عباس فاضل السعدى *

مقـــدمة

أصبحت التنمية حديث الساعة الشاغل الاكبر فى كل دول العالم ، متقدمة ونامية ، وأخذت تلك الدول تعيرها اهتماما كبيرا باعتبارها استراتيجية مصممة تهدف إلى تطوير حياة المجتمع (١) واستعمل المصطلح (لمفهوم التنمية) فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وشاع استعماله على نطاق واسع فى عام ١٩٥٢، وأصبح الاتجاه السائد فى النصف الثانى من القرن العشرين (٢) .

أما أصل الكلمة فانها قد أشتقتْ من الفعل نَمِيَ يَنْمِي نَمْياً ونَماءً، بمعنى زاد وكثر، وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا، ونميته : رفعته على وجه الاصلاح . (٣) وهكذا فالتنمية تعنى عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمى يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه الى مستوى أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الانسان وتحقيق غاياته وعلى أساس ماتقدم فإن التنمية تعنى عملية تحول ديناميكى لتحقيق أهداف مرجوة تتمثل بالحداثة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية التى تدفع بالمجتمع نحو التجديد (٤). ويراد بالتحول المنوه عنه التغيير المقصود والواعى الذى تتدخل فيه الارادة الانسانية من أجل توفير الخدمات للسكان كزيادة دخلهم ، وتحسين مستوى معيشتهم ،

---

* استاذ بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة بغداد .

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع ٢١ ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٩ – ٢١٤]

وزيادة نسب تعليمهم ، وتحسين مستوى سكنهم ، أما التغير كمفهوم فهو يختلف عن التنمية لأنه قد يحدث بصورة تلقائية وفى أى اتجاه (٥) .

وينبغى أن لاتستعمل كلمة التنمية Development كمرادف لكلمة النمو Growh فمن الممكن أن يكون هناك نمو فى غياب التنمية . ففى الدول النامية تتطلب التنمية تغييرا اجتماعيا حضاريا ، كما تتطلب نموا اقتصاديا، وهذا يعنى أن لابد من حدوثتحول كيفى الى جانب لتحول الكمى اطوب . ومن هنا فن التنمية تعنى التغيير(٦) والنمو وهذا شير الى أن النمو يتحقق فى مجتمع جرت فيه تغييرات فى مختلف أوجه الحياة فى فترات سابقة كما هو الحال فى الدول المتقدمة (٧).

أما مقاييس التنمية ومؤشراتها Indicators فهى كثيرة رغم أن الهدف واحد . وفى تلك المؤشرات : ادخل ، الاسكان ، الصحة، التعليم ، المواصات ، الزراعة، الصناعة ، الماء، الكهرباءة (٨). ولكل مؤشر مقاييسه ، فالدخل الفردى النقدى يمكن استخدامه مقياسا للدخل . وبالامكان اتخاذ وفيات ارضع مقياسا للصحة ، وعدد المدارس مقياسا للتعليم وهكذا .

وفى الوقت الذى تشمل خطط التنمية القمية جميع أجزاء القطر، فإن التنمية الريفية يتم تطبيقها على مناطق الريف فقط . ويقصد بالتمية الريفية مجموعة البرامج والمشروعات التى تنفذ لاحداث تغيير مرغوب فى المجتمع الريفى (٩) ، بالقدر المتوازن مع تنمية المناطق الحضرية من خلال النهوض بالعنصر الرئيسى فى عملية التنمية ولاسيما المرأة الريفية ، إذ أن الانسن هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها (١٠).

أن تنمية المجتمع عملية لايمكن أن تتحقق بذاتها وإنما تتطلب وجود تنظيم فعال أو جهاز قوى يساعد فى تحقيقهاة (١١) . وتوفير هذا التنظيم يمثل فى الواقع أحد النتائج المهمة لعملية التنمية ذاتها ، كما هو الحال فى بنوك التنمية والائتمان الزراعى فى قرى مصرة (١٢). ، أو كما فى المصرف الزراعى التعاونى فى العراق حيث تقوم بتلك المهمة.

وفى القطر العراقى تبنت الدلة منذ عام ١٩٧٨ خطط التنمية الاقليمية المتكاملة التى يتم بموجبها توزيع متكافىء لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية لاسيما فى

المناطق الريفية التى تفتقر الى مثل هذه البرامج [١٣] ، بحيث تساعد فى تحقيق البعد المكانى لتلك الطط من خلال التاكيد على توجيه الاستثمارات الى المناطق الأقل تطورا واستثمار مواردها (الطبيعية والبشرية والمالية) ، ورفع مستوى الخدمات فيها، وتقليل الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة وفيما يعمق تنفيذ تنمية مكانية شاملة ومتوازنة فى عموم مناطق القطر [١٤] ، ضمن مدة زمنية محدد وخطة قومية شاملة عم طريق اتوزيع الأمثل للخدمات ، أو باستكمال شبكة كفوءة للطرق ونظام دقيق للنقل والمواصلات الذى يحقق الاستفادة القصوى من بعض تلك الخدمات [١٥] .

وقد أولت خطط التنمية القومية اهتماما استثنائيا للتنمية الزراعية باستخدام وسائل انتاج حديثة ، وتكثيف الخدمات الاجتماعية ضمن اطار التوازن القطاعى من أجل بناء ريف عصرى متطور [١٦] .

لمحة عن جعرافية منطقة الأهوار :

تعرف الرقعة الجغرافية التى تشغل الأراضى المنخفضة فى جنوب العراق والواقعة فى الأطراف السفلى من السهل الفيضى باسم «الأهوار والمستنقعات» ، أما سبب بقاء هذه الرقعة مغمورة بالمياه طيلة العهود الماضية رغم الترسبات الهائلة التى كان ومازال يجلبها النهران والكارون ، فيفسرها العالمان «ليس وفالكون» بأن تلك الترسبات لم تسهم بتكوين دلتا تتقدم للأمام كما كانت تقول النظرية القديمة . بل تقوم بتفريغ حولتها من الرواسب فى الالتواء المقعر الذى يشله اسهل افيضى المذكور . لذلك انخفض ولايزال ينخفض بسبب ثقل الترسبات . ويبدو أن التوازن بين الانخفاض والترسيب قد تم بصورة معقدة ، إلا أن الانخفاض كان هو السائد مما ساعد فى ابقاء الأهوار كما هى [١٧] .

والسطح الذى تشغله الأهوار عبارة عن حوض منخفض يقل مستواه عن ٤م فوق مستوى البحر [١٨] .

ومنطقة الأهوار فى العراق تمثل نظاما بيئيا متميزا ، وهو نظام بيئى مائى ترتبط موارده الطبيعية ، ونمط سكانه ، وطرازهم المعاشى ، بالماء فى الأهوار سواء كانت دائمية أو صغيرة [١٨ - أ] . فالانسان فيهذه المنطقة يتميز بنمط اقتصادى واجتماعى حضارى معين ، ونباتاته وحيواناته بخصائص حياتية

متميزة ، ولأراضيه شخصية جغرافية فريدة . وعلى الرغم من استقرار سكان هذه المنطقة ، إلا أن قسما منهم فى تنقل دائم ، ومن هؤلاء «المعدان» وهم مربو الجاموس يتنقلون بها من مكان لآخر تبعا لتقدم امياه أو انحسارها وقتى الفيضان والصهيود، وبحثا عن الغذاء لحيواناتهم.

ويأول سكان المنطقة الزراعية وبخاصة الأرز ، وتربية الجاموس وكذلك البقر ، وصيد الاسماك وبعض الصناعات المنزلية ومن بينها الحصران والبوارى . وقد تأثرت الزراعة سبا بمليات تجفيف مساحات من تلك الأهوار ولاسيما الخضراوات وأهمها الطماطم . وعلى سبيل المثال تبلغ مساحة اليابس فى أهوار محافظة البصرة أكثر من ١٨٪ من مساحة تلك الأهوار ، جففت أغلبها من قبل المؤسسة العامة لنفط الجنوب (١٩) .

ومعظم الأهوار تتوزع فى ثلاث محافظات (ميسان ، ذى قار ، البصرة) ، ممتدة من الحدود الايرانية شرقات الى حافة الهضبة الغربية غربا . وفى الوقت الذى تكون الأهوار متصلة ومتسعة فى الجنوب ، فإنها تصبح على شكل امتدادين فى الشمال . الأول يمتد مع مجرى دجلة ويتأثر به ، والثانى يمتد مع الفرات ويتأثر به (٢٠) .

وتكون الأهوار خارج المحافظات الثلاث فصيلة فى الغالب ، وصغيرة المساحة ومحددة التأثير ومتباعدة . وهى حتى فى المحافظات الثلاث لاتنتشر فى جميع الوحدات الادارية وانما تتوزع فى بعضها دون ابعض الآخر . وعلى أساس ذلك تؤكد الدراسة على الوحدات الادارية التى تشلكل مساحة الأهوار والمستنقعات فيها نسبة من المساحة العامة لكل حدة ادارية لاتقل عن ثلثها (٢١).

وفى ضوء ماتقدم تحدد الدراسة بعشرين ناحية تقع ضمن المحافظات الثلاث كما توضحها الخارطة رقم (١)، بلغت مساحتها نحو ١٦٠٠كم على الرغم من تباين تقدير مساحة الاهوار والمستنقعات فى عموم القطر ، وتستثنى الدراسة ناحية العزيز حيث كانت خالية من السكان اثناء تعداد السكان عام ١٩٨٧ حينما كانت نيران الحرب العراقية – الايرانية مستعرة .

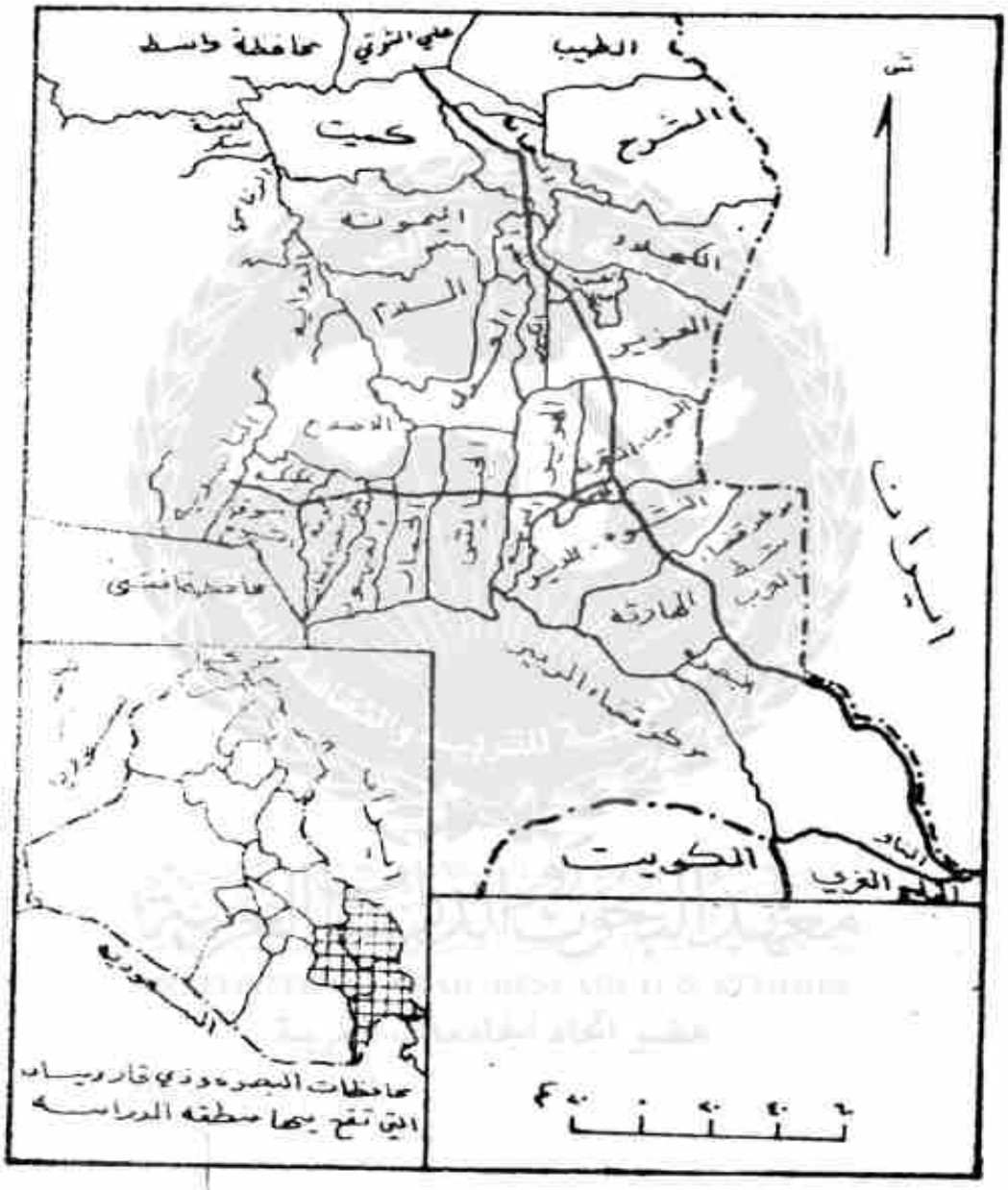

خريطة رقم (١) الوحدات الادارية لمنطقة الأهوار فى العراق

هـــدف البحث :

أن الكشف عن التباين المكانى لتوزيع الظواهر الجغرافة والوصول الى علاقاتها المكانية يعد من بين أبرز الأهداف التى تسعى اجغرافيا الوصول اليها . حيث أن معرفة التباين المذكور يعطى للجغرافى خاصية مميزة قياسا بحقول المعرفة الاخرى ، بل تمنحه منهجا فريدا تميزه عن المناهج الاخرى المتبعة فى الدراسات الجغرافية . ذاتها (٢٢). ذلك أن التعرف على التباين الاقليمى(٢٢ - أ) فى توزيع الظواهر أو الموشرات يعد أهم شروط التخطيط السليم للتنمية المكانية . فبدون التعرف على مدى التفاوت فى توزيع الظواهر فيما بينها وفى درجة حصولها على الخدمات والمرافق لايمكن التخطيط لمستقبلها (٢٣) .

وعليه فإن هدف البحث يتحدد بالكشف ن التباين المكانى فى توزيع سكان الريف وبعض مؤشرات التنمية اليفية بين نواحى منطقة أهوار جنوبى العراق ، ومعرفة مدى مسايرة تلك المؤشرات لنمو السكان وباستخدام البعد المكاني والزماني في توزيع المؤشرات المذكورة يمكن التعرف على ادور الذى تقوم به خطط التنمية الريفية من أجل تقليل الفوارق بين تلك النوايا ورفع مستوياتها بحيث يستقر السكان فى اليف دون أن يفكروا فى الهجرة الى المدن .

المنهج المستخدم :

تعد الطرق الكمية من أفضل الاساليب المستخدمة للكشف عن التباين فى توزيع الظواهر الجغرافية والمؤشرات التنموية بين مناطق واقاليم الدولة . وفى نفس الوقت موازنة هذه المناطق ببعضها من حيث مدى حصولها على الخدمات ومرافق التنمية يعد مؤشرا لمستواها المعاشى (٢٤).

ومعرفة التباين المذكور ، والتعرف على حقيقة الموازنة المشار إليها ، يتطلب الوصول إلى درجة التفاوت أو الاختلاف بين تلك المناطق فيما تحصل عليه من مرافق التنمية . حيث يسعى الجغرافى الى الوصول لتلك الدرجات اذا استطاع التعرف على العوامل المكانية التى يمكن أن تكون طرفا فى ابراز صورة التباين المذكور . وهذا لايتم الا بالكشف عن التركيب المكانى لاقتصاد ومجتمع تلك المناطق(٢٥).

ان تحقيق هدف الدراسة والوصول الى تلك ادرجات باستخدام المنهج الكمى فى منطقة الأهوار يتطلب منا :

أولا : إعطاء صورة عن توزيع سكان الريف ومرافق التنمية الريفية ونموها ومدى مواكبتها لنمو السكان بين تعدادى ١٩٧٧ و ١٩٨٧ .

ثانيا : الكشف عن التباين المكانى لمرافق التنمية والسكان فى منطقة الدراسة والوصول الى درجة الاختلاف بين نواحى تلك المنطقة فيما تحصل عليه من خدمات أو مرافق تنموية باستخدام المنهج الكمى المتمثل بتطبيق مقياس مجموع الترتيب ، ومقياس مجموع الدرجات المعيارية .

أولا – سكان الريف ومرافق التنمية

سكان الريف :

ازداد عدد سكان الريف فى منطقة الأهوار من حوالى ٣٩٧٠٠٠ نسمة الى نحو ٤٣٤٠٠٠ نسمة بين تعدادى ١٩٧٧ و ١٩٨٧ وبمعدل نمو بطىء لايزيد عن ٠,٩٪ سنويا ، شأنها شأن المناطق الريفية الاخرى التى تعانى من مشكلة الهجرة الى المناطق الحضرية . فقد قدر معدل الهجرة الصفية بمنطقة الأهوار فيما بين التعدادين المذكورين بنحو (-٦,٢٪) فى الريف . فى حين وصل المعدل فى الحضر إلى نحو + (٢٥,٧٪) [٢٦]. ومن هنا يظهر أن المناطق الريفية تكون طاردة للمهاجرين ، فى حين تعد المناطق الحضرية جاذبة لهم . وتحول سكان الريف الى حضر يتمشى مع تناقص عدد المستوطنات الريفية التى انخفض عددها من ٧٩١ إلى ٧٦٤ مستوطنة وبمعدل نمو ٠,٣٤٪ سنويا .

أما توزيع سكان الريف ، فإن ادجات المعيارية تُظهر وجود منطقة تركز فى اقسم اجنوبى من منطقة الأهوار لاسيما فى جنوب شقها وجنوب غربها . حيث تستحوذ على أكثر من نصف سكان منطقة الدراسة (٥٤٪) فى حين تظهر أصغر منطقة توزيعية لسكان الريف فى شمال شرق منطقة الأهوار ، وجنوبها (فى ناحيتى الحمار والفهود حيث تتسع نسبة مساحة الاهوار فيهما) . بالاضافة الى اماكن مبعثرة تمتد فى الشمال والشق ، إذ لاتزيد نسبة السكان فى هذه انطقة عن ١٧٪ من سكان الاهوار . فى حين توزع بقية سكان الريف على ماتبقى من نواحى لاسيما فى الجهات الوسطى .

الإســكان :

تمثل مراكز الاستيطان أبرز صور العمران التى أقمها الانسان على الأرض . ثم تطور هذا العمران والذى يمثله المسكن الريفى من حالته البسيطة التى يسهل معها نقله من مكان لآخر الى حالات متطورة ثابتة فى مكان معين تتوفر فيه كل المستلزمات الضرورية والتى تتلائم وروح العصر .

ومنطقة الأهوار فى العراق كان لها نصيب من الخدمات السكنية التي سعت ادلة الى توفيرها فى كافة المناطق الريفية . فقد ازداد عدد الوحدات السكنية اريفية فيها بمعدل نمو قدره ١,٤٪ سنويا بين تعدادى ١٩٧٧ و ١٩٨٧ . إلا أن معدل نمو مايصيب الفرد من تلك الوحدات ازداد بمعدل نمو أبطأ ، فلم يزد عن ٠,٥٪ سنويا خلال نفس المدة وبذا فهى تقل ن معدل نمو السكان .

ويظهر أكبر نصيب للفرد من الوحدات السكنية الريفية مشغلة ، ضمن منطقة الأهوار ، فى السويب - القة تليها الميمونة فعدل . فى حين يتمثل أصغر نصيب للفرد من تلك الوحدات فى ناحية قلعة صالح .

التعلـــيم :

يلعب التعليم دورا رئيسيا فى رفع المستوى الحضارى للفرد ، مما يعنى أن سنى الدراسة التى يقضيها المواطن تعد أحد الركائز الاساسية فى تطوير المجتمع وتنفيذ خطط التنية الريفية . حيث «تعبر الحالة التعليمية عن الضرورات الاساسية التى تكون الحاجة إليها أساسية للتعرف على المستوى الدراسى والعلمى للفئات الاجتماعية ومعرفة مدى درجة الوعى لديهم (٢٧) .

والقرار الذى أشاع مجانية التعليم والزامية التعليم الابتدائى فى العراق يدعد من أبرز اقرارات التي أسهمت فى تقلصيص الفوارق بين المدينة والريف ، واسهمت فى إحداث تحول نوعى فى التركيب الاجتماعى للريف العراقى(٢٨) .

ومنطقة الأهوار ، كان لها نصيب من فرص التعليم ، يظهر هذا من إزدياد عدد مدارسها من ٢٨٦ إلى ٣٥٥ مدرسة بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، أى بمعدل نمو ١,٢٪ سنويا . وتتمثل أكبر منطقة لتركيز هذه المدارس فى ثلاثة مواقع : فى

غرب منطقة الأهوار، وفى جنوبها اشقى ، وجنوبها الزبى ، وتتوزع أقل المناطق التي تتواجد فيها المدارس على خمس نواحى ، أغلبه يقع فى الطرف الجنوبى من منطقة الدراسة . فى حين تتوزع بقية المدارس على ماتبقى من وحدات إدارية.

الصحـــــة :

ظل الريف ولسنوات طويلة محروما من أبسط مستلزمات الصحة العامة والوقاية من الامراض . فقد ظل سكانه محرومين من المياه الصالحة للشرب ، ومفتقرين إلى المؤسسات الصحية ، وأن توفر تلك المياه وبقية خدمات الهندسة الصحية يؤدى إلى تقليل النفقات المالية المخصصة لقضايا العلاج ، ويساعد فى زيادة كفاءة انتاج الافراد ، ويساهم فى القضايا على بعض الأمراض (٢٩).

ولهذا أصدرت الجهات المعنية قانون التأمين اصحى الذى ضمن الخدمات الصحيحة والعلاجية لأغلبية سكان الريف ، ومنهم سكان منطقة الأهوار ، وبمعدل نمو بطىء (٣. ٠٪) لم يواكب معدل نمو السكان .

وأكثر المناطق التى تتواجد فيها هذه الدوائر هو جنوب شقرق منطقة الأهوار ممتدة باتجاه الوسط ، وكذلك جهاتها الجنوبية الغربية . فى حين تشغل أكثر المناطق افتقارا لهذه ادوائر موقعين : الأل فى الجزء الشمالى اشرقى ، والثانى فى القسم الجنوبى الأوسط من المنطقة . وما تبقى يتوزع فى المواقع الأخرى .

الكهـرباء :

تعد الكهرباء أحد مقاييس التقم لأى مجتمع ، فهى من ضرورات احياة اتى لايمكن الاستغناء نها فى عصرنا الحاضر ، إذ تؤدى اطاقة المذكورة إلى تطوير حياة الفرد ، وتحديث أساليب الزراعة، واستبدال الطرق البدائية بآلات حديثة ، وإيجاد صناعات مناسبة فى الريف . كما أنها تزيد الانتاجية بقضائها على أنواع البطالة المقنعة والموسمية . كل ذلك يساعد على تطوير الفرد الريفى وزيادة دخله وادخال الوسائل الحضارية فى معيشته ونقله الى حياة أكثر سعادة ورفاهية (٣٠) .

لهذا سعت الدولة لايصال الطاقة الكهربائية إلى معظم المستوطنات اليفية فى العراق ، ومنها منطقة الأهوار التى ازدادت خدمات الطاقة المذكورة فيها بمعدل سريع ، فقد ارتفع عدد اقرى المجهزة بالكهرباء من ١٢٦ إلى ٦١٧ قرية بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٧، أى بمعدل نمو ١٧,٢٪ سنويا . ممايدل على إهتمام الدولة بهذا المرفق الحيوى لاستخدامه لا فى مجال الانارة فحسب وإنما فى مختلف الاغراض ، ومن بينها أغراض الصناعة والسياحة والعمران . لهذا فإن عدد اقرى المجهزة بالكهرباء فى منطقة الأهواء يتجاوز الـ (أربعة أخماس) عدد المستوطنات فيها ، وأغلب تلك اقرى يقع فى شمال منطقة الدراسة . وأقل المناطق تمثل بهيئة نطقاق يقع فى جنوب المطقة حيث تمتد مساحات أوسع من الأهوار .

المياه الصالحة للشرب :

ان لمياه الشرب النقية والمعقمة تأثيرا مباشرا على المستوى الصحى والاجتماعى والاقتصادى للسكان . لذلك فإن توفيرها يعد من المستلزمات الضرورية لأن لها مساسا كبيرا بصحة الانسان . فإذا كانت تلك المياه ملوثة أدت إلى إنتشار الامراض والأوبئة (الكلوليرا، التيفوئيد، البلهارسيا) . وبالعكس اذا كانت المياه صالحة للشرب ، ساعدت على وجود انسان سليم قادر على الاسهام فى البناء والتعمير .

وقد وضعت الدولة الخطط المتوسطة والبعيدة امدى من أجل ايصال الماء النقى الى كافة مناطق الريف فى العراق ومنها منطقة الدراسة . فقد ارتفع عدد القرى المجهزة بخدمات الماء الصالح للشرب (من الاسالة أو الحنفيات العامة) من ٤١ إلى ١٣٩ قرية بين تعدادى ١٩٧٧ و ١٩٨٧ . أى بمعدل نمو مرتفع قدر بنحو ١٣٪ سنويا ، وهذا يعنى حصرص الدولة على توفير هذا المرفق الحيوى .

والبر المناطق التى تتمثل فيها هذه الخدمات هى كرمة بنى سعيد – الطار ، النشوة – اليز . وأقل لمناطق هى الجزء الجنوبى الأوسط من منطقة الدراسة، بالاضافة إلى نواحى متفقة ممتدة فى الوسط والشمال اشرقى . وتتوزع بقية خدمات هذا المرفق على نواحى المنطقة الاخرى .

الصناعات البيتية :

الصناعات البيتية (لمنزلية) أو الصناعات المنزلية الريفية هى نوع معين من اصناعات تعتمد على اجدهد بدنى، يكون الانتاج فيها صغيرا وذا رأسمال محدود ، وعمالة قليلة ، وتمثل كل أنواع العمل غير الزراعى والذى يمارس فى المنزل أو خارجه . وجوهرها ايجاد عمل ودخل اضافى للفلاح الذى يمارس نشاطا فى أوقات فراغه (٣١) . وتشمل صناعات زراعية كأعمال الخوص والجريد ، وصناعات حرفية كصناعة الفخار والخزف، أو صناعات تعتمد على الانتاج الحيوانى كالالبان .

وأكثر المناطق التى يتواجد فيها العاملون بهذه الصناعة تقع فى نطاق يمتد فى جنوب منطقة الأهوار ، من وسطها إلى شرقها بين الجبايش والسويب – القرنة . فى حين تتمثل أقل المناطق شهرة بهذه الصناعة بوسط المنطقة ممتدة من حدودها الشرقية إلى حدودها الغربية بين ناحيتى الكحلاء والسلام. وتتوزع بقية العاملين فى المناطق الاخرى .

الغـــــذاء :

ادركت خطط التنمية القومية المتعاقبة فى اعراق أهمية انتاج الغذاء بمصدريه انباتى والحيوانى . وفى الوقت الذى لايمون الجاموس أكثر من ٦٪ من انتاج اللحوم الحمراء فى العراق طبقا لمتوسط المدة ١٩٨٢ – ١٩٨٤(٣٢) ، إلا أنه يعد أهم حيوان اقتصادى فى منطقة الأهوار ، لذلك أتخذ مؤشرا لانتاج الغذاء الحيوانى فى تلك المنطقة .

ويزداد نصيب الفرد من إعداد الجاموس فى الطرف الجنوبى والجنوبى الغربى من منطقة الأهوار ، تليها بعض أطراف الجهات الشرقية ، فى حين يتمثل أصغر نصيب منها فى الجزء الأوسط الغربى ، ونطقاق صغير يتمثل فى ناحيتى طلحة والمدينة فى الجنوب، وتتوزع بقية العدد على ماتبقى من نواحى المنطقة .

أما أكبر نسبة لمساحة الأرض المستثمرة بالزراعة فإنها تتمثل بأربع نواح اثنتين فى الشمال الشرقى وناحيتين فى الجنوب ، يليها الطرف الغربى من منطقة

الأهوار. فى حين تتمثل أصغر نسبة بمنطقتين : الأولى فى الشمال (المشرح، كميت) واثانية فى الجنوب .

وبسبب عدم توفر تفصيلات مؤشرات الغذاء فى منطقة الدراسة ، فبالامكان الاعتماد على تلك المؤشرات فى محافظات ميسان ، ذى قار ، البصرة حيث تقع فيها الأهوار. وتشير بياناتها إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى فيها من الغذاء طبقا لمتوسط المدة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ حيث تبلغ ٦١٪، ٣٥٪، ١٨٪ فى تلك المحافظات بالتتابع، وكانت هذه النسب أفضل فى مدة السبعينيات مما هى فى المدة المذكورة، وعموما فإن مستوى انتاج اللحوم الحمراء هو أفضل من مستوى الانتاج النباتى (٣٣) .

ومما يلاحظ أن انتاج الغذاء فى منطقة الأهوار قد تقلص خلال السنوات الأخيرة. حيث انحسرت المساحات المزروعة بالأرز نتيجة للفيضان الدائم فى بعض المناطق ، كما تدهور انتاج الشعير نتيجة لزيادة ملوحة التربة ، ولانعدام نظام مقنن للرى والبزل، وقلت أعداد الثروة الحيوانية لتدهور المراعى الطبيعية ولانحسار رقعة الارض الزراعية ، وتعرضت الثروة السمكية أيضا لعمليات الصيد المكثف بما يهدد مستقبل هذا المصدر الغذائى لهم (٣٤) ، كما أن الأيدى العاملة بدأت هى الأخرى تتناقص بسبب هجرتها إلى خارج المنطقة .

ثانيا - المقاييس المستخدمة للكشفعن التباين المكاني

أ - مقياس مجموع الترتيب : Sum of rank index

يعتمد هذا المقياس على العطاء ترتيب لكل وحدة ادارية (ناحية) بحسب قيمتها فى التغيير الواحد ، ويكون ترتيب كافة نواحى منطقة الأهوار بحسب طبيعة قيم ذلك المتغير ، إذ يتم ترتيب نواحى منطقة الدراسة من ١ - ١٩١ (من أدنى قيمة إلى أعلى قيمة) بحيث تأخذ القيم الصغرى إلى التناقص مثل العاملين فى الصناعات البيتية، ونسبة مساحة الأراضى المستثمرة بالزراعة، وعدد الجاموس :

وعلى انقيض ، فإن نواحى منطقة الدراسة يترتب من ١ - ١٩ (من أعلى قيمة إلى أدناها) بحيث تأخذ القيم الكبرى فى الترتيب المراكز الاولى وذلك فى حالة البيانات الاخرى التى تميل معدلاتها إلى الزيادة مثل المؤشرات الخاصة بالتعليم وخدمات المياه والكهرباء والصحة والاسكان(٣٥) .

وقم تم إعطاء ترتيب لكل وحدة ادارية بحسب قيمتها فى كل متغير . كما تم جمع هذا الترتيب لكل ناحية وثبت فى الجدول رقم (١) والذى يوضح أن المراكز الأربعة الأولى قد حظيت بها : النشوة - الدير ، عكيكة ، العدل ، الميمونة. والمراكز الأربعة الأخيرة قد حظيت بها : الجبايش، المدينة ، الحمار ، قلعة صالح.

جدول رقم (١)

صافى ترتيب نواحى منطقة الأهوار بحسب مجموع ترتيب المتغيرات الموضحة فى الملحق

الوحدة الادارية	مجموع الترتيب	صافى الترتيب	الوحدة الادارية	مجموع الترتيب	صافى الترتيب
النشوة - الدير	٦٠	١	الكحلاء	٩٦	١١
عكيكة	٦٦	٢	الفهود	٩٧	١٢
العدل	٦٨	٣	السويب - القرنة	١٠٧	١٣
الميمونة	٧٣	٤	المشرح	١١٦	١٤
المجر الكبير	٧٥	٥	طلحة	١١٦	١٥
كميت	٦	٦	الجبايش	١٢٧	١٦
السلام	٧	٧	المدينة	١٢٨	١٧
الهوير	٨٥	٨	الحمّار	١٤٢	١٨
كرمة بنى سعيد - الطار	٨٩	٩	قلعة صالح	١٦١	١٩
الهارثة	١٠	١٠			

ب – مقيـــاس مجمـــوع درجات المعـــيارية Sum of standerd scores:

وهو أحد المقاييس البارزة لاظهار التباين المكانى فى توزيع متغيرات متعددة ، ومنها دراسات اجريت عن تباين مؤشرات مستوى المعيشة فى بريطانيا والولايات المتحدة . كما أستخدم هذا امقياس كوسيلة لابراز تفاصيل توزيع الظواهر الجغرافية. فقد اعتمده «جونستون» R.J.Jonston و«اولمان» J. Allman ورفاقه فى دراستهم الجغرافية (٣٦) .

وتستخدم الدرجة المعيارية فى الموازنة بين المتغيرات التى تقاس على مقاييس مزدوجة، كأن تكون قياس المسافات بالكيلومترات والأميال، وذلك للوقوف على معرفة توزيع وتشتت قيم المتغير فى كل من حالات القياس المختلفة (٣٧) . فإا كانت هناك قيمتان فى مجموعتين مختلفتين، فإن المقارنة بينهما تطلب الموازنة بين موضع كل من هاتين القيمتين فى التوزيع الخاص بهما عن طريق ايجاد بعدهما عن المتوسط الحسابى بدلالة وحدات من الانحراف المعيارى. ويتم ذلك بقسمة انحراف كل قيمة عن متوسطها الحسابى على انحرافها المعيارى، كما هو مدون أدناه :

$$د = \frac{س - \bar{س}}{ع}$$

حيث أن :

د = ادرجة المعيارية

س = أى قيمة من قيم المتغير

$\bar{س}$ = الوسط الحسابى لقيم المتغير

ع = الانحراف المعيارى

وبتطبيق هذه المعادلة على بيانات السكان ومؤشرات التنمية يتم الحصول على الدرجات المعيارية لكل متغير بحسب الوحدات الادارية ثم تجمع كافة القيم المعـــيارية لكل ناحية على حدة بحسب الموضح فى الجدول رقم (٢) وخـــارطة رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

ترتيب نواحى الأهوار بحسب مجموع الدرجات المعيارية للمتغيرات الموضحة فى الملحق

الوحدات الادارية	مجموع الدرجات المعيارية	صافى الترتيب	الوحدة الادارية	مجموع الدرجات المعيارية	صافى الترتيب
كرمة بنى سعيد		١	العدل	٠,٩٢-	١١
-المطار	٨,٩٢		المدينة	١,٣٣-	١٢
عكيكة	٨,٥٦	٢	المجر الكبير	١,٩٧-	١٣
النشوة الدير	٨,٠٩	٣	كميت	٢,١١-	١٤
الميمونة	٤,٠٣	٤	الفهود	٣,١٣-	١٥
السويب- القرنة	٢,٥٨	٥	المشرح	٣,٣٣-	١٦
الهوير	١,٥١	٦	طلحة	٤,٠٥-	١٧
السلام	٠,٧٩	٧	قلعة صالح	٦,٧٧-	١٨
الهارثة	٠,٣٧	٨	الحمار	٩,٩٠-	١٩
الجبايش	٠,١٢	٩			
الكحلاء	٠,٣٥	١٠			

ولغرض تصنيف صافى الترتيب إلى مجاميع تم الاعتماد على إختيار قيمة {T} للفرضية القائلة بعدم وجود تباين بين كل ناية ومتوسط اجمالى منطقة الأهوار لقيم الدرجات المعيارية اخاصة بمؤشرات التنمية فى منطقة الدراسة، كما هى موضحة فى الجدول . وقد تم ايجاد قيمة {T} قورنت بمستوى ثقة ٩٩,٥٪ ودرجة حرية ١٨ (١٩ - ١) فكانت قيمة T.995 الجدولية تساوى ٢,٨٨ قسمت إلى ثلاث مجتميع وهى على النحو الآتى :

المجموعة الأولى : ذات معدل يزيد عن متوسط أجمالى المنطقة، أى ٢ر٨٨ فاكثر، وتشمل (كرمة بنى سعيد - الطار، عكيكة، النشوة - الدير، الميمونة) وفيها تباين أو أختلاف جوهرى موجب حيث أن قيمها أكثر من قيمة (T) .

٢ - المجموعة الثانية : وتتضمن النواحى التى تقل فيها الدرجات المعيارية عن متوسط إجمالى المنطقة ودرجاتها تقل عن قيمة (T)، أى أقل من (- ٢ر٨٨) وتشمل نواحى (الفهود ، المشرح ، طلحة ، قلعة صالح ، الحمار) وفيها

اختلاف جوهرى أيضاً ولكن بالسالب .

٣ – المجموعة الثالثة : وتضم ما تبقى من وحدات إدارية وعددها عشر نواح، ولا يوجد فيها تباين جوهرى حيث إن قيمها مقاربة لقيمة متوسط إجمالى منطقة الدراسة. وهى تنحصر بين قيم المجموعتين السابقتين، وهذه تقسم إلى منطقتين، الأولى: وتتضمن أربع نواحٍ (السويب – القرنة ، الهوير ، السلام ، الهارثة) وقيمة درجاتها المعيارية بالموجب ، والثانية: وتتضمن ست نواحٍ (الجبايش ، الكحلاء ، العدل . المدين ، المجر الكبير ، كميت) وقيمة درجاتها المعيارية بالسالب .

وفى ضوء ما تقدم ومن ملاحظة الجدول رقم (٢) والخارطة رقم (٢) ، نجد الوحدات الإدارية الأربع التى تضمها المجموعة الأولى قد حظيت بالمركز الأول فى الجدول وكما هى واضحة فى الخارطة . وهو أمر يتفق تماما مع ثقلها السكانى وما يقدم لها من مرافق تنموية . فهى تقع بالقرب من المدن الكبيرة فى المنطقة مثل الناصرية وسوق الشيوخ والقرنة والبصرة والعمارة . وتظهر أهمية هذه المنطقة من إشغالها لأكثر من ثلث سكان منطقة الأهوار (٣٤٪) يتوزعون على ٢٣٧ مستوطنة ريفية أو أكثر من ٣١٪ من عدد القرى فى إجمالى منطقة الدراسة كما تستحوذ نواحى المرتبة الأولى هذه على أكثر من ثلث عدد المدارس (٣٦٪) ، وبنسبة مقاربة لعدد القرى المجهزة بالكهرباء، وما يزيد على ٣٨٪ من عدد المنشآت الصحية. وتضم أراضيها أيضاً أكثر من نصف عدد القرى المجهزة بالماء الصافى (أسالة أو حنفيات عامة) التى تقع ضمن منطقة الدراسة.

ويلاحظ أن النواحى التى تتضمنها المجموعة الأولى بحسب مجموع الدرجات المعيارية تتكرر فى مقياس مجموع الترتيب (جدول رقم ١) عدا كرمة بنى سعيد – الطار التى حلت محلها ناحية العدل.

وتأتى المجموعة الثانية والتى تضم خمس نواحٍ فى آخر مرتبة حيث لا يزيد ثقلها السكانى على ١٤٪ من إجمالى سكان منطقة الأهوار. لذلك لا نجد ما يميز نواحى هذه المجموعة من مرافق تنموية عدا ما يتعلق بالغذاء من حيث الأهتمام بتربية الجاموس (٢٨٪) والاستثمار الزراعى (٢١٪) وبعض الخدمات الصحية

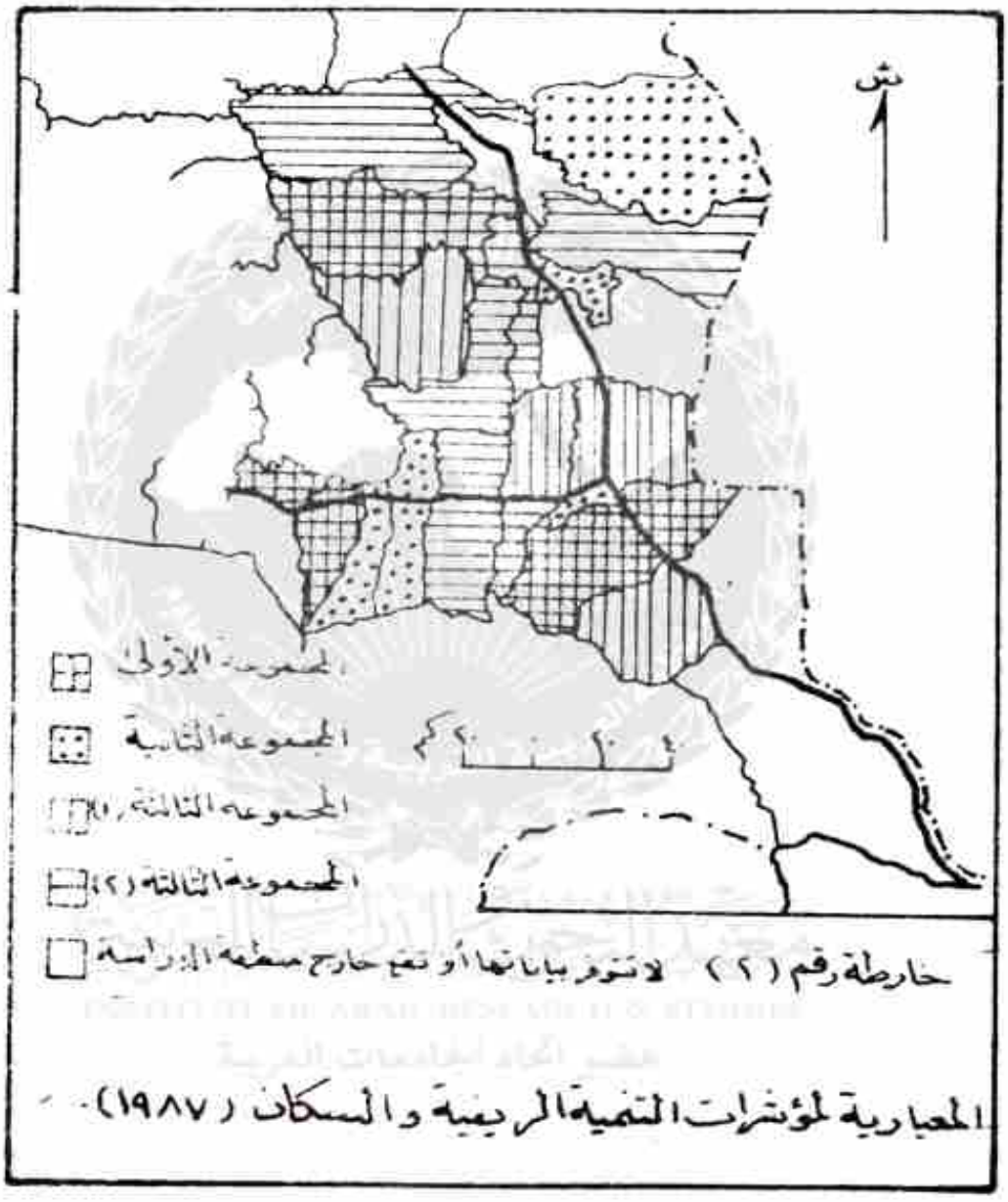

خريطة رقم (٢) ترتيب نواحي منطقة الأهوار بحسب المجموع العام للدرجة المعيارية لمؤشرات التنمية الريفية والسكان (١٩٨٧)

(١٩٪) . وتشترك ثلاث نواحٍ تقع ضمن هذه المجموعة فى المقياسين (المعيارى ومجموع الترتيب) وهى قلعة صالح، الحمار، طلحة.

وتضم نواحى المنطقة الأولى من المجموعة الثالثة (ذات الدرجات المعيارية الموجبة) أربع وحدات إدارية، كما أُشير سابقاً، وهى لا تشغل سوى نسبة تقل عن ربع الثقل السكانى لمنطقة الأهوار (٢٣٪) . لهذا تنخفض نسبة عدد المدارس فيها إلى نسبة مقاربة (٢٥٪) ، وأكثر ما يميز نواحى هذه المرتبة هو ارتفاع نسبة الوحدات السكنية المشغولة وارتفاع نسبة الصناعات البيتية ، فنسبة كل منها ٤٠٪ من إجمالى منطقة الأهوار . وتشترك نصف نواحى هذه المنطقة (السلام ، الهوير) فى المقياسين (المعيارى ، مجموع الترتيب) .

أما نواحى المنطقة الثانية من المجموعة الثالثة (ذات الدرجات المعيارية السالبة) ، فهى تتكون من ست نواحٍ تتميز بوجود نوع من التوازن بين نسبة السكان وعدد المستوطنات من ناحية ، ومرافق التنمية من ناحية أخرى . وتشغل هذه المنطقة أكثر من ربع سكان منطقة الأهوار يتوزعون على أكثر من ثلث عدد مستوطناتها، يخدمهم ما يتراوح بين خُمس وثلث مرافق التنمية (السكن ، التعليم، الكهرباء ، الماء ، الخدمات الصحية ، الغذاء الحيوانى) . ويعد الاستثمار الزراعى أبرز صفة تميز نواحى هذه المنطقة حيث تبلغ النسبة فيها نحو ٣٩٪ . فى حين تشغل الصناعات البيتية أقل نسبة (١٠,٥٪) . ويلاحظ وجود تنافر بين مقياسى مجموع الدرجات المعيارية ومجموع الترتيب لجميع نواحى هذه المرتبة بإستثناء ناحية الكحلاء .

وعند أستعراض جميع نواحى منطقة الأهوار لوحظ وجود نوع من التشابه فى ترتيب نواحى المنطقة فى المقياسين (مجموع الترتيب ، مجموع الدرجات المعيارية) مما يعطى العلاقة والأرتباط بينهما قيمة موجبة معتدلة بحسب مقياس سبيرمان للارتباط تصل إلى (٠,٦٢) كما هى موضحة فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

معامل ارتباط الرتب (سبيرمان) بين مقياسى مجموع الترتيب

ومجموع الدرجات المعيارية لنواحى منطقة الأهوار

الوحدات الإدارية	ترتيب الناحية بحسب مقياس مجموع		ف	ف٢	الوحدات الإدارية	ترتيب الناحية بحسب مقياس مجموع		ف	ف٢
	الدرجات المعيارية	الترتيب				الدرجات المعيارية	الترتيب		
كرمة بنى سعيد-الطار	١	٩	-٨	٦٤	العدل	١١	٣	٨	٦٤
عكيكة	٢	٢	صفر	صفر	المدينة	١٢	١٧	-٥	٢٥
النشوة - الدير	٣	١	٢	٤	الجزائر الكبير	١٣	٥	٨	٦٤
الميمونة	٤	٤	صفر	صفر	كميت	١٤	٦	٨	٦٤
السويب - القرنة	٥	١٣	-٨	٦٤	القهوة	١٥	١٢	٣	٩
الهوير	٦	٨	-٢	٤	الشرح	١٦	١٤	٢	٤
السلام	٧	٧	صفر	صفر	طلحة	١٧	١٤	٣	٩
الهارثة	٨	١٠	-٢	٤	قلعة صالح	١٨	١٩	-١	١
الجبايش	٩	١٦	-٧	٤٩	العمار	١٩	١٨	١	١
الكحلاء	١٠	١١	-١	١					
					المجموع				٤٣١

وبتطبيق معادلة معامل ارتباط الرتب نحصل على النتيجة المدونة أدناه :

$$R = 1 - \frac{6\Sigma d^2}{n(n^2 - 1)}$$

$$ر = ١ - \frac{٦ \times ٤٣١}{١٩ (٣٦١ - ١)}$$

$$= ١ - \frac{٢٥٨٦}{٦٨٤٠}$$

$$= + ٠,٦٢$$ وهى قيمة موجبة معتدلة .

والتباين المكانى لتوزيع سكان الريف ومرافق التنمية الذى أظهرته الدراسة المتقدمة فى منطقة الأهوار بجنوبى العراق تفسره عوامل جغرافية عديدة ، من بينها ظروف السطح والمناخ وموارد المياه وطبيعة التربة والنبات الطبيعى والموارد الاقتصادية فى المنطقة ونشاط السكان وشكل استيطانهم .

فطبوغرافية المنطقة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها أو انبساطها يؤثر فى مقدار ما يشغل تلك البقاع من مياه الأهوار ومدى ثباتها تبعاً لموسمى الفيضان والصيهود . لأن ذلك يؤثر فى ثبات السكان عند حافات الأهوار أو تنقلهم تبعاً لحركة المياه (حالة المعدان). وعمق المياه ونوع النبات الطبيعى فى الأهوار عامل مساعد فى بناء الجزر الاصطناعية التى يقيمها الإنسان ، أو عدم بنائها ، كما أن امتداد الجداول يساعد فى جذب الاستيطان البشرى ومزاولة النشاط الزراعى . وفضلاً عما تقدم ، فإن ازدحام السكان بالقرب من المدن الكبيرة ، أو فى المناطق التى لا تتعرض لغمر المياه وقت الفيضان، أو فى الأراضى التى يساعد موقعها على ممارسة النشاط الزراعى ، عامل يساعد فى جذب مرافق التنمية الريفية والخدمات التى يحتاجها الإنسان .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الجامعة للدراسات العربية

الخـــاتـمة

أوضحت الدراسة التى نحن بصددها وجود تباين مكانى فى توزيع سكان الريف ومرافق التنمية بمنطقة الأهوار جنوبى العراق تفسره عوامل مكانية طبيعية وبشرية واقتصادية تختلف من مكان لآخر . واتضح أن هناك إمكانية لتقسيم نواحى منطقة الدراسة إلى ثلاث مجاميع، تضم كل مجموعة عدداً من النواحى، تختلف فيما تحصل عليه من خدمات ومرافق التنمية . بعضها يزيد على المتوسط الحسابى لمنطقة الأهوار، وغيرها يقل عنه ، فى حين تقترب نواحٍ أخرى من المتوسط المذكور. وبهذا تحقق هدف البحث واتضح وجود تباين مكانى واضح بين نواحى منطقة الدراسة فيما تحصل عليه من مؤشرات تنموية . وتحققت هذه النتيجة (بدرجة معتدلة) فى كلا المقياسين المستخدمين ، وهما مقياس مجموع الترتيب ، ومقياس مجموع الدرجات المعيارية . مما يقتضى تحقيق الموازنة المكانية لمرافق التنمية الريفية المتكاملة بين جميع نواحى منطقة الدراسة. ويقع على عاتق خطط التنمية تنفيذ تلك المهمة ..

الهوامش والمصادر

١ – عبد الباسط محمد الصياد ، سالم حسين سالم ، مشاركة الزراع فى مشروعات التنمية الريفية، جامعة المنصورة / كلية الزراعة، المؤتمر الثانى للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية : ٢١ – ٢٣ مارس ١٩٨٩، المجلد الخامس ، مطبعة جامعة المنصورة ، ١٩٨٩، ص ٤٤ ، صفاء أحمد أمين ، دراسة حول دور الزوجة الريفية فى عملية اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى بقرية كفر مشلة – مركز كفر الزيات ، محافظة الغربية ، جامعة المنصورة ، المؤتمر الثانى المذكور ، المجلد الخامس ، ص ٨٥ .

٢ – عبد اللطيف عبد الحميد العانى، فوزية العطية، تجربة العراق فى التنمية الريفية، جامعة المنصورة، المؤتمر الثانى المذكور، المجلد الخامس، ص ٩٣ – ٩٥.

٣ – ابن منظور، لسان العرب ، المجلد ١٥، بيروت ، ١٩٥٦، ص٣٤١ – ٣٤٣.

٤ – فيصل السالم ، توفيق فرح ، قاموس التحليل الاجتماعى ، ط ١ ، دار المثلث للتصميم والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٥٧ – ٥٨ .

٥ – عادل شكارة، عبد المنعم الحسينى، التخطيط الأجتماعى، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

٦ – فيصل السالم ، توفيق فرح ، مرجع سابق ، ص ٩٠ – ٩١ .

٧ – فليح حسن خلف ، التنمية والمرأة ، أتحاد النساء العراقى ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة فى منطقة الجزيرة (ربيعة) ودور المرأة ، بغداد : ٢٩ – ٣١ كانون الثانى ١٩٩٠، ص ١٨٤ .

٨ – عبد المنعم محمد بدر ، دراسات فى التنمية الريفية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص ٩– ١٦ .

٩ – إبراهيم بيومى مرعى ، ملاك أحمد الرشيدى ، محمد عبد المنعم توفيق ، تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٨٠ .

١٠ – عبد الباسط الصياد ، سالم حسين ، مرجع سابق، ص ٤٤ ، صفاء أحمد أمين ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

١١ – عبد الباسط محمد الصياد ، سالم حسين سالم ، اتجاهات المرشدين الزراعيين نحو مشروعات التنمية الريفية ، جامعة المنصورة ، المؤتمر الثانى المذكور ، المجلد الخامس ، ص ١٥٢ .

١٢ – على صالح مصطفى أبو العز ، دراسة اتجاهات الزراع نحو الادخار فى بنك القرية وبعض العوامل المؤثرة عليه فى إحدى قرى محافظة الشرقية، جامعة المنصورة ، المؤتمر الثانى المذكور ، المجلد الخامس ، ص ١٨٥ .

١٣ – (U . N ., Population Division, Department of International Economic and Social Affairs and the U. N. Fund for Population Activities, Population Policy Compendium, Iraq, 1980, p. 5.

١٤ – الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، قسم العلاقات العامة، التخطيط والتنمية : مؤشرات وأرقام ، بغداد ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٧٥ – ٧٦ . أيضاً : عباس فاضل السعدى ، رياض إبراهيم السعدى ، السكان والتنمية الريفية فى بادية الجزيرة الشمالية – دراسة تطبيقية لناحية ربيعة ، اتحاد النساء العراقى ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية المتكاملة المذكور، ص ٧٧ .

١٥ – عدنان مكى البدراوى ، تحليل مكانة الهيكل المكانى والمرأة فى بنية ظاهرة الرفاه للتنمية الريفية – إقليم الجزيرة (منطقة ربيعة) ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة المذكور ، ص ١ .

١٦ – حزب البعث العربى الاشتراكى، فى ضوء التقرير السياسى للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث العربى الاشتراكى : آراء ومناقشات ، وزارة الإعلام، سلسلة الكتب الإعلامية (رقم ٥٩) ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٥، ص ٨٣.

١٧ – ليس ، فالكون ، « التاريخ الجغرافى لسهول مابين النهرين » ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الأول ، السنة الأولى آب ، ١٩٦٢، ص ١٩٧ – ٢١٦.

P . Buringh, Soils and Soil Conditions in Iraq, Baghdad, 1960, p. 187.

١٨ – Ibid (Buringh) , p. 185.

(١٨ – أ) محمود عباس كلور، الأهداف والأساليب والمستقبل ، مجلس البحث العلمى ، مركز البحوث الزراعية والموارد المائية : الندوة العالمية عن تطوير منطقة الأهوار جنوب العراق ، ذى قار: ٢ – ٤ كانون أول ١٩٨٦، ص ٢ .

١٩ – الهيئة العامة للزراعة والإصلاح الزراعى / قسم التخطيط والمتابعة (فرع البصرة) ، « دراسة عن مناطق الأهوار فى محافظة البصرة » ، كتاب رسمى موجه إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى فى بغداد برقم ٦٨٧ فى ١٩٨٣/٩/٢٩، مطبوع بالرونيو ، ص ١ .

٢٠ – محمد حامد الطائى ، « إقليم القصب فى جنوب العراق » ، مجلة الأستاذ ، المجلد العاشر (بعددية) ، ١٩٦٠ ، ص ٢٥٤ ، شاكر مصطفى سليم ، الجبايش : دراسة انثروبولوجية لقرية فى أهوار العراق ، ج ١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد، ١٩٥٦ ، ص ١٩ ، ١٨ .

٢١ – حسن الخياط ، جغرافية أهوار ومستنقعات جنوبى العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٠ .

٢٢ – Peter Haggett, Geography : Amodern Synthesis. 3rd edition, Harper & Row, New York, 1979, p. 604.

(٢٢ – أ) بالإمكان تمييز ثلاثة مناهج جغرافية فى هذا المجال : منهج تحليل التباين المكانى ،ومنهج التحليل الأيكولوجى ،ثم منهج التحليل الإقليمى P.Haggett, op. cit., p. 604)

٢٣ – ناصر بن عبد الله الصالح، أهمية الطرق الكمية فى تحديد الاختلافات المكانية لمؤشرات التنمية فى المملكة العربية السعودية ، رسائل جغرافية تصدرها جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية (رقم ١٢) ، يناير ١٩٨٩، ص ٣ .

٢٤ – نفس المرجع ، ص ٤ .

٢٥ – David M. Smith, Geographical Perspectives on Inequality, New York, 1979, p. 18.

٢٦ – حُسب معدل الهجرة المذكور بطريقة معدل النمو القومى ، وقد بلغ حجم الهجرة الصافية فى ريف منطقة الأهوار (-٢٥,٨٣١) نسمة وفى حضرها (٥٨,٩١٠) نسمة .

٢٧ – فوزية العطية ، دراسة لبعض المظاهر الاجتماعية ومكانة المرأة فى ناحية ربيعة، اتحاد النساء العراقى ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة فى منطقة الجزيرة المذكور ، ص ١٧٠ .

٢٨ – حزب البعث العربى الاشتراكى ، مرجع سابق ، ص ٨٦

٢٩ – باقر على العيد ، الخدمات الصحية لقرى منطقة الجزيرة فى محافظة نينوى : الواقع والحلول ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة فى منطقة الجزيرة المذكور ، صـ ٤٨٩ .

٣٠ – تقى عبد سالم العانى ، نبيل مهدى الجنابى ، الطاقة وتنمية الريف : منطقة ربيعة كنموذج للدراسة ، اتحاد النساء العراقى ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة المذكور ، ص ٤٤٥ .

٣١ – عبد الغفور حسن كنعان، واقع الصناعات الريفية وآفاق تطورها – دراسة خاصة عن الصناعات الريفية لمنطقة تلعفر ، المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة المذكور ، ص ٥٢٥ .

٣٢ – عباس فاضل السعدى ، الأمن الغذائى فى العراق ، مطابع التعليم العالى فى الموصل ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٥١ .

٣٣ – نفس المرجع ، صـ١٠٤ .

٣٤ – A . E . Sidahmed, R . S . clark & A . L . H . Pelser, Rural Development Planning in the Ahwar Region : A farming Systems Approach, First International Symposium on the Development of the Ahwar Region-Southern Iraq, Nassirya, Dec., 2-4,1986, No Paging .

٣٥ – انظر الدراسة المشابهة التى قام بها كل من Smith, pp.136-1 وناصر بن عبد الله الصالح .

٣٦ – عبد الرزاق محمد البطيحى، أنماط الزراعة فى العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٥ .

٣٧ – فتحى عبد العزيز أبو راضى، مقدمة الأساليب الكمية فى الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣١٢ .

ملحق

سكان الريف وبعض مؤشرات التنمية الريفية في منطقة أهوار جنوبي العراق سنة ١٩٨٧ .

	الوحدات الإدارية	عدد سكان الريف (١٠٠ نسمة)	عدد المستوطنات الريفية	الوحدات السكنية المشغولة لكل ١٠٠ من سكان الريف	عدد المدارس	عدد الدوائر الصحية	عدد القرى المجهزة بالكهرباء	عدد القرى المجهزة بالماء الصافي	عدد العاملين في الصناعات البيتية (١٩٧٧)	نسبة مساحة المستثمر بالزراعة من إجمالي مساحة الناحية	عدد الجاموس لكل ١٠٠ شخص من سكان الريف في الناحية
١	المشرح	١٢٤,٦	٣٢	١٥,١	١٥	٢	٣٢	١	٧٣١	٢	٢٣
٢	كميت	١٥٥,٦	٥٦	١٢	١٣	٣	٤٠	١١	٨٥	٣	٥
٣	الميمونة	٢٠١,٣	٧٣	١٧,٦	٣٠	٤	٦٦	٣	٣١٧	٩	١١
٤	السلام	٢١٥,٣	٦١	١٤,٤	٢٤	٣	٤١	٣	٢١٠	٩	٨
٥	قلعة صالح	٦٢,٢	١٣	٢,٨	٦	صفر	٥	صفر	٧٢	١٧	٣٧
٦	العزير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	المجر الكبير	٢٥٠,٢	٤١	١٥,٢	١٩	١	٣٧	٦	٢٢	٧	٧
٨	العدل	٣٢٧,١	٣٤	١٧,١	١٩	٥	٣٤	٢	١٤	٦	٧
٩	الكحلاء	١٤٣,٠	٥٥	١٢,٥	١٦	٢	٤٨	٦	٩٣	١٢	١٢
١٠	عكيكة	٣٥٨,٥	٧٩	١٠,٦	٣١	٨	٧٤	١٠	٤٠١	١٢	١٢
١١	كرمة بني سعيد - الطار	٤٥٥	٣٦	٩,١٠	٣٣	٧	٣٥	١٥	٨٤٧	٨	٧٤
١٢	الجبايش	١٨٣,٤	٥٩	١١,٧	١٥	صفر	٢٢	صفر	٣٢٩٠	٠,٢	٣١
١٣	العمار	٣٥,١	٦	١٢,٠	٤	صفر	٣	صفر	٨٢	٠,٢	٣٠
١٤	الفهود	١٦٠,٤	٢٦	١٢,٢	٨	٨	٢٣	٧	٣١١	٢	١١
١٥	الهارثة	٣١٤,٢	٢٤	١٣,٣	٢٦	٥	٢٤	٩	٦٤٣	٦	١٤
١٦	النشوة - الدير السويب	٤٥٨,٥	٤٩	١١,٢	٣٣	٧	٤٥	٤٦	٤٤٢	٢	١٥
١٧	-القرنة	٥٢,٦	٣٩	٨٣,١	١٩	٣	١٩	٦	١٧٣٦	٥	١٩
١٨	المدينة	١٩٤,٧	٣٠	٩,٧	١٠	٢	٢٧	٤	٨١٧	٢٢	٥
١٩		٤١٤,٥	٣٠	١٢	١٩	٥	٢٢	٩	٢٥٧٦	١	١٠
٢٠	منطقة الأهوار	٢٤٤,٧	٢١	٩,٤	١٥	٣	١٧	١	٢٤٧	٦	صفر

المصدر : ترقيم المباني وحصر السكان عامي ١٩٧٧، ١٩٨٧ . البطيحي، أنماط الزراعة في العراق (لآخر عمودين) .